آراء

كائن بلا أمّ

باسل طلوزي

أنـا على ثقة بأنّها ستعود لتصحبني بعد أن أنهي العام الجديد، فقد رافقتني إليه في يومه الأول ثمّ غادرتني، تماماً كما رافقتني في يومي المدرسيّ الأول، وأدخلتني إلى تلك الساحة العريضة الملبية بالغبراء، بعدما أعادت ضبط هندامي، وأوصتني بأن أتناول شطيرة الزيت والزعتر التي أعدّتها على عجل، ودسّتها بين الدفاتر، وحذّرتني من مغادرة المدرسة وحدي في نهاية الدوام، وتعهّدت بأن تكون بانتظاري، والتزمت بوعدها... هل قلت لك إنّني أحببتك قبل النساء؟

حاولتُ أن أقنع الأطباء الذين أشاروا إلى الأجهزة المعلقة فوق رأسها بأنها لم تتوقف إلّا لأنّ أمي استيقظت، ورجوْتهم أن يتمهلوا قليلاً، كي يروا كيف ستنهض لتكنس ضماداتها ومناديلهم الملطخة بالدماء، كما كانت تفعل كلّ صباح في بيتنا الذي تضحّ فيه ماكينات الأمومة كالمصانع، غير أنّهم أخرجوني عنوةً لأستقبل المطر الذي هطل مساء ذلك اليوم مدراراً في باحة المستشفى الذي لم يشفِ أمي.

كان مطراً يتيماً مات سحابه المنهك، بعدما قطع أميالاً طويلة ليذرفه أو ليئوب عن دمعي الذي لا يكفي لكلّ هذا الحزن. لا أدري كم موسماً يلزم المطر لينفصل عن غيمته، أيكون «فصاله في عامين» مثلاً مع الأخر؟

شخصيّاً، أعترف بأنّني لم ألتزم بـ«العامين»، كنت أماطلها وأراوغها لأعود إلى صدرها كلما ابتعدت قليلاً عنها، فالعالم خارج الأمومة موحشٌ للغاية. ربما كان ذلك سرّ إخفاقاتي المتعدّدة في الحياة. أحياناً أشعر بأنّني تعمدت تلك الإخفاقات، بحثاً عن عذرٍ يعيدني إليها كسيراً لأظفر بعامٍ آخر في ظلالها. لم أقل لها مباشرةً إنّ «فصال كائن مثلي يحتاج إلى أعوام كثيرة، ومن الأفضل لو أبرمنا اتفاقاً نتجاهل فيه التقاويم والروزنامات والساعات، فلستُ جاهزاً بعد لمغادرة هذا الفردوس الكبير الذي يدعى بيتنا الصغير. وإنّني ما زلت أخشى عبور الشارع وحدي، وأخاف أن يأكلني ذلك الذئب الذي كانت تحذّرني منه دوماً، كلما راودني سأمٌ ما وطلبت إذناً للخروج». ليتها أدركت أنّ عقدة «الذئب» لازمتني حتى اليوم، والأنكى أنّ الأمر لم يكن مزاحاً، فقد رأيت آلاف الذئاب التي تتربص بكلّ من ابتعد عن أمه.

ما زال العالم يهطل في الخارج، والكائنات تفرّ إلى بيوتها، ولم يبقَ سوى كائن واحد يجتاز عتبة العام الجديد بيوم واحد، ولم يعد إلى بيته. عندما تجيئين في نهاية العام لاصطحابي سأحدّثكِ عن عامٍ مضى من دونكِ. سأخبرك أنّ ملابسي تمزّقت وغدت عارياً تحت المطر، ارتجف في الساحة العريضة وحدي بعدما قرع الجرس وحضرت كلّ الأمهات لاصطحاب أبنائهنّ، ما خلا أمّاً واحدةً تأخرت على غير عادتها. سأشكو إليك الغبراء، وما أكثرهم هذا المساء، وسأعاتبك لأنّك نسيتِ أن تعدّي لي شطيرة الزيت والزعتر. أخرجت كلّ الدفاتر من الحقيبة، ونفضتها فوق المنضدة بلا جدوى. ليس من عادتك أن تتركيني جائعاً. وهنادمي لم يكن مرتباً على غير العادة أيضاً. ثمّة خللٌ يحيّرني هذا المساء، وهناك رائحة تتفشّى في المستشفى مغايرةٌ لروائح الأدوية والأمصال، أشبه برائحة رماد المواقد التي انفصلت عن حطبها، والظلال التي تكسّرت أشجارها في الزوايا. رائحةٌ تنبعث من مسافرٍ لم يستقبله أحد في المطار، يمشي مرتبكاً بين أفواج الكائنات التي تتعانق من حوله وتتلاصق، خشيةً أن يكون سبباً في «انفصالها».

ربما طال الانتظار أزيد مما ينبغي، فللأعوام أحكامها أيضاً. صحيحٌ أنّ جرس نهاية العام لن يقرع هذه المرة (وهل تقرع الأجراس لغير الأمهات؟) غير أنّي لن أستمع إلى هدير تلك الكائنات «البيضاء» عن الموت والرحيل و«الانفصال» والأجهزة التي توقفت قبيل وصول الأمّ إلى ابنها الواقف بانتظارها على باب العام الجديد، فالخلل فيها، وليس في السنديانة الشاهقة التي لم تتوقف يوماً عن الأمومة. وثمّة فرق شاسع بين أن تكون كائناً بأمّ، وكائن بلا أمّ.

ماذا حدث لـ«أخلاق الناس»؟

محمد أبو رمان

انتهت معركة التعديلات الدستورية في مجلس النواب الأردني بإقرارها جميعاً، لكن بعدما أوسع نوابٌ بعضهم ضرباً، وأوسعت النخب السياسية بعضها شتماً وتخويناً وتهماً معلّبة جاهزة. وعلى الرغم من أنّ مجلس النواب قام بسابقة في التشريع الأردني، بأن حصّن قانوني الأحوال الشخصية والجنسية، ورفعهما إلى مرتبةٍ شبيهة بالدستور، فلا يتم تغيير أي بندٍ إلّا بثلثي النواب والأعيان، فإنّ ذلك لم يُنه الجدل والنفخ في هواجس الهوية، بشقّيها الديني والسياسي، من نخب سياسية وإعلامية.

الخطاب المهيمن على البلاد اليوم هو خطاب المظلوميات، فأمام شركة مياه معان كان هنالك اعتصام احتجاج على الفواتير من المواطنين. وفي السلط اعتصام لحراكيين من مناطق مختلفة احتجاجاً على التعديلات الدستورية، بينما كانت هنالك احتجاجات واعتصامات صغيرة وفردية لعاطلين في مناطق مختلفة ومتعدّدة في البلاد.

مثل هذه الخطابات خطيرة، على الرغم من أنّها تستند إلى وقائع وحيثيات وسياقات مفهومة يمكن تحليلها وإدراك أسبابها، فالأزمة الاقتصادية تساهم في إذكاء المظلوميات الهوياتية، من كل الأطراف، كما أنّ غياب المشروعات التنموية الوطنية الكبرى، بالإضافة إلى ضعف الديمقراطية والتعدّدية فيستبدل الناس الهويات بالخلافات السياسية والفكرية، لكنّ الظاهرة التي تستدعي التوقف والاهتمام والقلق بدرجةٍ أكبر هي الانحدار في مستوى الخطاب والحوار على مواقع التواصل وبين النخب السياسية والمثقفة التي يفترض أن تكون حريصةً، في الحدّ الأدنى، أن تغلّف خطابها بلغةٍ مختلفة لا تفصح عن الانتهام والتخوين والشيطنة بصورة مباشرة، لكن ما يحدث هو العكس تماماً، فنجد أنّ الخطاب الاتهامي والتخويني سافرٌ إلى أبعد مدى.

يمتاز الأردن بنسبة عالية من المتعلمين، ونسبة جيدة من السيّسين المتابعين لما يدور في البلاد، بل في العالم، لكن منذ الربيع العربي، ومع انتشار مواقع التواصل، وبروز ما تسمى «الشخصيات الرقمية» برزت ظواهر عديدة، وتضخّم الخطاب الإقصائي والهوياتي والتخويني، بل وحالة الاستقطاب الشديد التي تحدّث مع كل حدثٍ جدلي، مثلما كان مؤقف مما حدث في سورية وتركيا والعراق، وفي مسائل داخلية كثيرة، دعك من أن هنالك اجتهادات وآراء ومواقف متعدّدة في ما يتعلق بالتعديلات الدستورية، وانقسام النخب الإصلاحية والمسيسة تجاه العديد من هذه البنود (مثل إضافة مصطلح الأردنيات على عنوان أحد المواد، مثل صلاحيات الملك، وتأسيس مجلس الأمن الوطني، والفصل ما بين النيابة والوزارة). لكن كان واضحاً أنّ سقف التشكيك والتخوين والاتهام في النقاش الدائر عالٍ جداً، جداً هذه المرّة، ولم يسلم أحدٌ من ذلك. بالطبع وصل الأمر، في أحيانٍ كثيرة، بين نُخب عديدة إلى القصف الشديد بالتهم القاسية المرعبة.

بيت القصيد وما يؤلم حقّاً أنّ الجميع يتحدّث عن الديمقراطية، وأيّ ديمقراطية، يا سادة، لا يمكن أن تنمو وتتجذّر في مثل هذه المناخات المرعبة. إذا حذفنا بالكلية الساحات المطلوبة من التعدّدية والقبول بوجهة النظر الأخرى، والأهم من ذلك كله التسامح، التسامح، التسامح، فلا يمكن أن نقطع أي خطوة إلى الأمام من دونه، نعم، التسامح، وهو الأمر الذي ميّز الأردن خلال العقود السابقة.. أخطأت طالبة جامعية بالحديث عن النظام الأردني واتهمته بالخيانة، لكنّ ردود الفعل بعد ذلك مرعبة وقاسية جداً، إذ أصبح الكلّ يحرّض على طرد الطالبة، وتصدر وسم (هاشتاغ) هذه المطالبات على «تويتر»، واستبيحت، بينما لو ناقشها أستاذها في الجامعة بلغة هادئة عاقلة وأقنعها، لما كان الأمر يتطلب هذه العاصفة الهوجاء.

لن نمضي خطوة واحدة إلى الأمام بمثل هذه الثقافة والمناخ العُصابي الجديد، وسنفقد الأمل ليس بالوصول إلى تحقيق إصلاحٍ ديمقراطية فحسب، بل بالمجتمع أيضاً. وشرخ الثقة لن يقف عند العلاقة بين الشارع والحكومات، بل سيصل إلى كلّ بيت وكلّ حارة وكلّ شارع. هذه الخطابات والمناخات خطيرة، ومن ينفخون فيها إنّما يحرقون الأخضر واليابس.

التعديلات الدستورية في الأردن و تعميق أزمة

لميس اندوني

وافق مجلس النوب الأردني، كما كان متوقعاً، على تعديلات جوهرية على الدستور الأردني، تضع في موضع التساؤل وعودا رسمية بإرساء اسس نظام ملكي برلماني حقيقي، وسط تقارب متجدّد مع إسرائيل، في تجاهل تام لتنامي الاحتقان الشعبي والاستياء والخوف من استمرار ربط الاقتصاد الأردني، وخصوصا قطاع الطاقة، مع الدولة الصهيونية.

الملاحظ ان القصر، بمساندة الأجهزة الأمنية، قد نجح في كسب ولاء نخب جديدة مرشّحة لمواقع في الحكومات ومؤسسات الدولة، انبرت تدافع عن التعديلات في فرحة غير مستترة لانضمامها إلى نادي المتنفذين. كما نجح القصر في إخماد أصوات المعارضين في مجلس النواب لكل ما تضمنته التعديلات والإضافات السلبية والإيجابية على حد سواء، لكن نصر القصر منقوص؛ فمعظم الشعب الأردني يبقى خارج هذه النخب، عدا ان رموزا من النخب القديمة، من رؤساء سابقين مثل طاهر المصري، بدات تحذّر من مستقبل قاتم جزاء اتساع الهوة بين صانع القرار والشارع الأردني، فالمطلوب كان ولا يزال توسيع المشاركة السياسية وضمان استقلالية فروع الدولة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، لكن التعديلات تشير إلى عكس ذلك. وفقا للإضافات على الدستور، سيتم تشكيل مجلس أمن قومي، يشرف على جميع القرارات في البلاد، مقلصا دور الحكومة والبرلمان والقضاء، فلن يكون هناك دور لأي منهم إلا بالاسم، وإن كان المجلس قام بتغيير يبدو مهما على المقترحات المقدّمة من الحكومة، باشتراط الا يكون الملك رئيسا للمجلس المقترح، حتى لا يتحمّل تداعيات قراراته، خصوصا أن تشكيل المجلس ووضعه فوق الحكومة يعرّض الملك للارتدادات المباشرة لقرارات الجسم الجديد الوصي على الدولة والشعب الأردني. ولكن هذا التعديل المهم لن يعفي الملك من المسؤولية، فإنشاء مجلس أمن قومي فوق مؤسسات الدولة يأخذ شرعيته ومصدر سلطاته من الملك مباشرة، وتضعه في وجه أي عاصفة محتملة. الأهم هنا لماذا لجأ القصر إلى دفع الحكومة إلى تقديم هذه التعديلات الدستورية وتشكيل مثل هذا المجلس؟ ليس الجواب واضحا، ولكن، في المحصلة، يتكشف أن لدى صانع القرار قناعة بأن هناك قرارات كبيرة، وقد تكون مصيرية، يجب أن تكون خاضعة لقرار مركزي حاسم لا نقاش فيه، وهذا بالضبط ما يخيف أغلب الأردنيين.

لـنعـد أولا إلـى الـخـطـوات والأجـواء التي سبقت سقوط قنبلة التعديلات الدستورية، لأنها، كما اتضح الآن، جاءت مترابطة ومتسلسلة، ففي البداية تكاثرت التصريحات عن ضرورة التحديث وتشجيع الشباب الأردني في الانخراط في الأحزاب السياسية، في تناقض تام مع اجواء التحريض الأمني ضد الأحزاب، فقد تم خلال السنوات الأخيرة استدعاء «النشطاء الجدد» وتوجيه سؤال محوري لهم: «هل أنتَ/ أنت عضو في حزب سياسي؟»، أي أن عليهم إثبات أنهم ليسوا أعضاء في الأحزاب، فما معنى هذا الحماس المفاجئ للقصر، وخصوصا لمسؤولين سابقين للانضمام إلى الأحزاب؟ تكشّف الجواب مع تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، قد ثبت من المناقشات الداخلية ومن مخرجات اللجنة أن الدعوة إلى الانخراط في الأحزاب تأتي في سياق إنتاج قانوني أحزاب وانتخاب يسمح بإعادة تشكيل الحياة السياسية في الأردن، بحيث يجري قطع تدريجي، وثم نهائي، مع أي تراث وتاريخ لأحزاب المعارضة في الأردن، والبدء من جديد من خلال أحزاب يتم تشكيلها في شبه رعاية رسمية من الدولة، فما يجري الآن هو تشجيع أجهزة الدولة اجتماعات شبابية وتشكيلات غير بعيدة عن مسؤولين سابقين مشاركين في تصنيع مرحلة جديدة، لا ترتكز إلى مصالح طبقية أو برامج ذات توجه مختلف للدولة، تضمن «تعدّدية» اسمية وظاهرية من دون أن تتعامل مع القضايا الوطنية الاجتماعية خارج نطاق أصحاب الرعاية.

تفريغ المؤسسات من دورها وإنشاء أحزاب تسع «قبضة اليد» هي خطوات مكملة وضرورية لتعديلات دستورية تُقصي المؤسسات والأحزاب من أي دور فاعل، وكان المطلوب إحداث شلل كامل على شكل تركيب مؤسسات جماهيرية غير حقيقية على شكل أحزاب، يجري الإعداد لها جيدا، بعد أن تم احتواء عدد من شباب حراك أعوام 2012-2014 والعمل على نشطاء جدد، لتبوّؤ قيادة أحزاب هلامية، والقضاء على وعي جمعي وطني تحرّري. تبدو الصورة انعكاسا متخلفا ورجعيا لتكنولوجيا الهيلوغرامي، حيث لا يعرف المرء ما هو حقيقي وملموس، وما هو إلا صورة غير ملموسة.

> الاستمرار في السيناريو الرسمي يعمّق الأزمة ويقسم المجتمع عمودياً، إلا إذا انتبه القصر إلى ان مقوّمات الاستقرار في الأردن، وليست في واشنطن

الملموس والحقيقي الآن أننا نرى تركيزا للصلاحيات في يد الملك، وتقاربا غير مفهوم مع إسرائيل، واجتماع وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، المعلن في عمّان، مع الملك عبدالله الثاني، يتضمن رسائل واضحة إلى واشنطن والشعب الأردني. الأولى أن الأردن يتعاون مع تسويق التطبيع وضمان «الهدوء»، وهو تعبير استخدمه بيان الديوان الملكي عن الزيارة، أي عدم اتخاذ خطوات تشجع الشعب الفلسطيني أو تثيره، لتفجير انتفاضة ضد الحكومة الإسرائيلية القريبة من إدارة الرئيس الأميركي، جون بايدن. أما الرسالة إلى الداخل الأردني فهي ببساطة أن العلاقة مع إسرائيل ثابتة وغير قابلة للنقاش.

تثير التعديلات مقرونة «بمصالحة أردنية – إسرائيلية»، بفرض إنهاء التوتر الذي ساد في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، نتنياهو شكوكا موجودة، وإن كانت ليست أكثر من سيناريو تمهيدا لقبول حل نهائي، وإن ليس في المقبل القريب، لكنه حل قادم، سواء بعد أربع سنوات أو عشر، تصفية القضية الفلسطينية، على حساب الأردن. ومن هنا، إلى حد ما، انطلقت شعارات معارضة لإضافة كلمة أردنيات إلى جملة «الأردنيون متساوون في الحقوق والواجبات»، فالخوف من إفراغ الأراضي الفلسطينية في ضوء استعار الهجمة لاستيطانية تحقيقي، وعليه تم تفسير إضافة جمع المؤنث إلى خطة لتجنيس أبناء الأردنيات المتزوجات من فلسطينيين. والخوف من الخطط الإسرائيلية حقيقي، لكن هناك بعد خفي في تداعياته الداخلية، إذ إن شراسة اللغة المعارضة لجمع المؤنث هي أيضا نتيجة عقود من بثّ الإقليمية العنصرية التي جعلت من الفلسطيني أكثر خطراً على الأردن من إسرائيل نفسها، فهناك رعب من تغيير ديمغرافي يعطي الفلسطينيين الأغلبية، وهو مقرونٌ بالخوف على وظائف، وأحيانا على مواقع في مؤسسات الدولة، بحيث يعمي البصر والبصيرة.

الجدل الدائر بشأن إضافة جمع المؤنث في تشريعات الدولة، هو محافظ من جوهره السياسي والاجتماعي، فالمرأة تتحمّل عبء «الفلتان الأخلاقي»، وعبء الحفاظ على الأردن، خصوصا حين تتزوج فلسطينيا ولكن النتيجة هي خلط بين مخاوف مشروعة مع فكر محافظ ومخاطر حقيقية يجب أن تتحد الجهود في مواجهتها، فالخلط بين مصادر الخطر يحيد النظر عن مصدر الخطر الرئيسي.

ما نشهده ليس إلا مقدمة، والاستمرار في السيناريو الرسمي يعمّق الأزمة ويقسم المجتمع عموديا، إلا إذا انتبه القصر إلى أن مقوّمات الاستقرار موجودة في الأردن، وليس في واشنطن.

(كاتبة من الأردن)

جدل فرضية «الثورة الملوّنة» في كازاخستان

هدى الفاتح

لا يعني مصطلح «الثورة الملوّنة» أو «الثورة المصنوعة» الذي استخدمه الرئيس الصيني شي جين بينغ، لوصف الأحداث الجارية في كازاخستان أن «الثورة» مفبركة بشكل كامل، أو أن جميع من اشتركوا فيها كانوا مجرّد ممثلين في عمل درامي، كما أن المصطلح لا يدافع، بالضرورة، عن فساد السلطات وتجاوزاتها، لكنه يهدف إلى القول إن الاحتجاجات التي تستند، ظاهرياً، على أسباب موضوعية قد يتم التلاعب بها، بحيث تصبّ نتائجها في صالح جهات خارجية حرفت مسارها. وهناك أمثلة كثيرة لتلوين الثورات، لعل أوضحها وأقربها ما أطلق عليها اسم الربيع العربي، الأحداث التي انطلقت لأسباب موضوعية، واكتسبت تعاطفا شعبيا كبيرا داخل العالم العربي وخارجه قبل أن تنتهي، في غالب أمثلتها، إلى أوضاع أجمع الناس على أنها أسوأ بكثير اقتصادياً وسياسيًا وحقوقياً.

هذه الخلفيات، والتدخل الغربي الفج في كل حراك شعبي بهدف «مساعدة الباحثين عن الحرية والديمقراطية»، جعل كثيرين يتساءلون عمّا إذا كانت احتجاجات كازاخستان مدعومة غربياً من أجل تأجيج صراع وإنتاج توتر في البلد الشاسع (تاسع أكبر دولة في العالم) الغني بالموارد، والذي يتمتع بموقع استراتيجي، وله حدود مع كل من روسيا والصين. وقد تقرّر فيه ارتفاع مفاجئ في أسعار الغاز مع بداية العام، وإذا أضفنا إليه وجود احتقان وسخط شعبي يرجعان إلى شعور كثيرين بالظلم والغبن الاجتماعي، فإن تصاعد الاحتجاجات يبدو مبرّراً. وفي المقابل، يقول رأي آخر إن هذه الاحتجاجات ليست عفوية.

وفق منطق المؤمنين بفرضية «الثورة الملونة»، «مقصودٌ بهذه الاحتجاجات، بالدرجة الأولى، روسيا، خصوصا وأن أهدافها تصاعدت لتصل خلال يومين إلى حد المطالبة بتغيير النظام، بعد أن سيطر المحتجون على مبان حكومية، ونجحوا في إيقاف حركة مطار مدينة ألماتي، أهم ما يستند إليه هذا المنطق توقيت هذه الاحتجاجات، فعلى الرغم من نسبة الفقر العالية والتضخم المرتفع إلا أنها ما تاريخيا الشعبية للطبقة الحاكمة بالفساد وسوء الإدارة، إلا أن كازاخستان، التي يصعب وصفها بالبلد الديمقراطي، ويشكّك مراقبون كثيرون في نزاهة الطريقة التي أوصلت الرئيس الحالي إلى السلطة، ظلت محافظة على هدوئها واستقرارها.

هل من المصادفة أن تتزامن هذه الاحتجاجات مع اقتراب الحوار الروسي الأميركي في قمة العاشر من يناير/ كانون الثاني، وأن تأتي في وقت يمر فيه التوتر مع الاتحاد الأوروبي إلى مداه، خصوصا بعد أزمة اللاجئين التي فجرتها بيلاروسيا، حليفة روسيا، وأزمة المناوشات الحدودية مع أوكرانيا؟ يقول أصحاب فرضية «الثورة الملونة» إن الدول الغربية استغلت الأحداث أخيرا من أجل صناعة تغيير يقود إلى إيجاد حليف جديد في كازاخستان ضمن مخطط «تطويق روسيا» الذي تحاول الدول الأطلسية خنق الدولة الروسية من خلاله، وتقاومه الأخيرة بكل ما أوتيت من قوة، وإن بتدخلها العسكري، كما حدث في أوكرانيا وجورجيا سابقاً.

ربما يكون لفت متابعي الأحداث إلى مشهد إسقاط تمثال الرئيس نزارباييف الذي يوصف بأنه «مؤسس الدولة» بطريقة تشبه، إلى حد كبير، الطريقة التي تم بها إسقاط تمثال الرئيس العراقي المعزول صدّام حسين عقب الغزو الأميركي في العام 2003. ذلك المشهد الرمزي الذي جاب العالم كان الغرض منه إيصال رسالة أن حقبة قديمة انتهت، ويبدو أن الثوار في كازاخستان أرادوا تكرار المشهد لإيصال الرسالة ذاتها.

تعلم الدول الأطلسية أن الدخول في حرب أو مواجهة مباشرة مع روسيا أمر مكلف، فالطاقة الروسية مهمة لأوروبا والجيش الروسي، وإن كان في قدراته أقل شأناً من مقدّرات حلف الناتو، إلا أن في وسعه القيام بالكثير باستخدام ما يملكه من عتاد، وبما يحظى أيضا به من حلفاء وأصدقاء. لهذا السبب، ظلت الدول الأوروبية خصوصا تستعمل سلاح «التحييد»، والذي يشمل، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية، توسيع نطاق المنطقة التي تفصلها عن الحدود الروسية، عبر إغراء الدول المجاورة بأن تكون جزءاً من الاتحاد الأوروبي، أو أن تتمتع بعلاقة خاصة معه، وهو الإغراء الذي نجح في الحالة الأوكرانية، وإن كنا نرى أنه نجح فقط من الجهة الأوروبية التي استخدمت أوكرانيا بقعة حاجزة، في حين لم تستفد أوكرانيا كثيراً من تلك العلاقة، حتى أنه يصعب الوثوق في وقوف الأوروبيين معها إزاء أي تهديد بشكل يتجاوز الضغوط والعقوبات الاقتصادية.

توضح الأحداث أيضاً، وبوضوح تعامل السلطات مع المحتجين الأهمية التي باتت القيادات الأمنية توليها للإنترنت في أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث. في الأحداث الإثيوبية، وفي تظاهرات السودان، وأخيراً في تظاهرات ألماتي، أكبر مدن كازاخستان، لجأت السلطات إلى قطع الإنترنت الذي يعتبر عاملاً حاسماً في التنسيق بين المحتجين وفي تبادل المعلومات. يتهم الإنترنت، وبشكل خاص كازاخستان، في بعض وصفها بالبلد الديمقراطي، وبشكّك مراقبون كثيرون في نزاهة الطريقة التي أوصلت الرئيس الحالي إلى السلطة، ظلت محافظة على هدوئها واستقرارها.

هل من المصادفة أن تتزامن هذه الاحتجاجات مع اقتراب الحوار الروسي الأميركي في قمة العاشر من يناير/ كانون الثاني، وأن تأتي في وقت يمر فيه التوتر مع الاتحاد الأوروبي إلى مداه، خصوصا بعد أزمة اللاجئين التي فجرتها بيلاروسيا، حليفة روسيا، وأزمة المناوشات الحدودية مع أوكرانيا؟ يقول أصحاب فرضية «الثورة الملونة» إن الدول الغربية استغلت الأحداث أخيرا من أجل صناعة تغيير يقود إلى إيجاد حليف جديد في كازاخستان ضمن مخطط «تطويق روسيا» الذي تحاول الدول الأطلسية خنق الدولة الروسية من خلاله، وتقاومه الأخيرة بكل ما أوتيت من قوة، وإن بتدخلها العسكري، كما حدث في أوكرانيا وجورجيا سابقاً.

ربما يكون لفت متابعي الأحداث إلى مشهد إسقاط تمثال الرئيس نزارباييف الذي يوصف بأنه «مؤسس الدولة» بطريقة تشبه، إلى حد كبير، الطريقة التي تم بها إسقاط تمثال الرئيس العراقي المعزول صدّام حسين عقب الغزو الأميركي في العام 2003. ذلك المشهد الرمزي الذي جاب العالم كان الغرض منه إيصال رسالة أن حقبة قديمة انتهت، ويبدو أن الثوار في كازاخستان أرادوا تكرار المشهد لإيصال الرسالة ذاتها.

تعلم الدول الأطلسية أن الدخول في حرب أو مواجهة مباشرة مع روسيا أمر مكلف، فالطاقة الروسية مهمة لأوروبا والجيش الروسي، وإن كان في قدراته أقل شأناً من مقدّرات حلف الناتو، إلا أن في وسعه القيام بالكثير باستخدام ما يملكه من عتاد، وبما يحظى أيضا به من حلفاء وأصدقاء. لهذا السبب، ظلت الدول الأوروبية خصوصا تستعمل سلاح «التحييد»، والذي يشمل، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية، توسيع نطاق المنطقة التي تفصلها عن الحدود الروسية، عبر إغراء الدول المجاورة بأن تكون جزءاً من الاتحاد الأوروبي، أو أن تتمتع بعلاقة خاصة معه، وهو الإغراء الذي نجح في الحالة الأوكرانية، وإن كنا نرى أنه نجح فقط من الجهة الأوروبية التي استخدمت أوكرانيا بقعة حاجزة، في حين لم تستفد أوكرانيا كثيراً من تلك العلاقة، حتى أنه يصعب الوثوق في وقوف الأوروبيين معها إزاء أي تهديد بشكل يتجاوز الضغوط والعقوبات الاقتصادية.

توضح الأحداث أيضاً، وبوضوح تعامل السلطات مع المحتجين الأهمية التي باتت القيادات الأمنية توليها للإنترنت في أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث. في الأحداث الإثيوبية، وفي تظاهرات السودان، وأخيراً في تظاهرات ألماتي، أكبر مدن كازاخستان، لجأت السلطات إلى قطع الإنترنت الذي يعتبر عاملاً حاسماً في التنسيق بين المحتجين وفي تبادل المعلومات. يتهم الإنترنت، وبشكل خاص كازاخستان، التي يصعب وصفها بالبلد الديمقراطي، وبشكّك مراقبون كثيرون في نزاهة الطريقة التي أوصلت الرئيس الحالي إلى السلطة، ظلت محافظة على هدوئها واستقرارها.

هل من المصادفة أن تتزامن هذه الاحتجاجات مع اقتراب الحوار الروسي الأميركي في قمة العاشر من يناير/ كانون الثاني، وأن تأتي في وقت يمر فيه التوتر مع الاتحاد الأوروبي إلى مداه، خصوصا بعد أزمة اللاجئين التي فجرتها بيلاروسيا، حليفة روسيا، وأزمة المناوشات الحدودية مع أوكرانيا؟ يقول أصحاب فرضية «الثورة الملونة» إن الدول الغربية استغلت الأحداث أخيرا من أجل

> وقع المحتجون، وهذا موسف، في فخ الثورات الكلاسيكي، وسيجعلهم يشعرون بأن الأمور باتت خارج سيطرتهم وتصوراتهم

المنظمة على الساحة الدولية كنسخة حديثة من «حلف وارسو»، وتهدف إلى توفير الحماية للأعضاء والتكاتف إزاء أي اعتداء «خارجي». على الرغم من أن التهديد داخلي، فإن الجيش الروسي لم يتأخر في التدخل من أجل منع الدولة من السقوط أو التوجه إلى مصير مجهول، استجابة لطلب الرئيس الكازاخي، قاسم توكاييف، ووفق مهمة أعلن أنها تقتصر على تأمين المنشآت. ذلك أن موسكو تبدو مقتنعة بأنها المستهدف الأول من تصعيد المحتجين الذي لم يبدأ لها مبرّراً، خصوصا بعد أن وعد الرئيس توكاييف بتنفيذ جميع المطالب، وعمل على إعفاء الحكومة واعتقال بعض المسؤولين، معتبراً أن زيادات الأسعار الأخيرة لم تكن مبرّرة.

بغض النظر عن صحة فرضية «الثورة الملوّنة»، فالواضح أن المحتجين، وهذا مؤسف، قد وقعوا في فخ الثورات الكلاسيكي، والذي سيجعلهم يشعرون قريباً بأن الأمور باتت خارج سيطرتهم وتصوراتهم. اليوم، وبعد أن أعطى العنف الذي صاحب الاحتجاجات الميزات الكافية للتدخل العسكري الروسي، فإنه تبقى للثوار خياران: أن يحظوا بمساعدة أكبر من الدول الغربية، وهذا مستبعد في السياق الحالي، ويؤدي، إن حدث، إلى تنصيب حكومة قد تكون معادية لروسيا، لكنها ستكون أيضا ليبرالية، بمعنى أنها ستكون معادية لتقاطعات الشعب الاجتماعية الذي ينشد حياة أكثر عدالة. أن يتوسع التدخل الروسي بشكل يجعله ينجح في استمالة البلاد بشكل أكبر تجاه تعزيز الشراكة الاقتصادية والعسكرية مع موسكو. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن كازاخستان كانت تحاول إحداث توازن عبر الدخول في شراكات اقتصادية، وحتى عسكرية، مع الولايات المتحدة ومع دول أوروبية. لكن اليوم نظن أن الرئيس توكاييف سيقترب أكثر من روسيا التي ظهرت بمظهر الحليف المخلص، خصوصا إذا ما ثبت له أن الغربيين كانوا يتآمرون عليه، ويعملون على إزاحته.

(كاتب سوداني)

تغريب المفاهيم

سلام الكواكبي

يتحدّث إليهم بثقة العارف والمتبحّر في أمور سياسية وثقافية وفكرية واقتصادية، على الأقل، مستخدما بكثافة ويتكرار مفاهيم غامضة بلغات أجنبية تساهم في تعزيز الاعتقاد، والذي يمكن أن يصل إلى حدود التأكد، بدرجةٍ عالية بقصد في السؤال، وأن يبتعد أميالاً عن فتح النقاش. هذه المعادلة مختلّة التوازن تترك للمتحدث المثقف هامشا واسعاً يُتيح له التنزه في جنباتها، من دون أن تعترضه أية عوائق، ليستعرض علومه ومعارفه ومفاهيمه، كما ولو أنه في عرض مسرحي فردي.

المثقف العضوي، إن جرى التوافق على هذه التسمية، مناطٌ به بشكل رئيسي أن يتقاسم المعرفة، وأن يوسع قطر دائرة الإلمام بالمفاهيم المفتاحية، وبأن يسعى إلى دمقرطة العلم، وأن يعمل على إيصال الأفكار الرئيسة إلى أوسع شريحة من الناس. وحتى المثقف التقني، الذي ينأى بنفسه غالباً عن اتخاذ المواقف الواضحة من القضايا السياسية والفكرية الأساسية، وهو غالباً ما يتحجّج بحيادية متخيلة أو يُحدّد دوره في التمسك بالعلم، من دون انحرافات الالتزام الأيديولوجي كما يمكن له أن يسميها، وهو أيضا، إن كان حقيقياً يملك مؤيفاً، سيسعى إلى الابتعاد عن التعقيد اللفظي والمفاهيمي، ليصل إلى أوسع شريحة من المتلقين.

فـ.....إلا.....سـ.....ـؤال أخـيـر زاد العدد طلبة العلم الذين يتلقون علومهم في الجامعات الغربية، وهذا من الإيجابيات التي تساهم في تطوير العلوم عموماً والعلوم الإنسانية خصوصاً. في المقابل، ازداد أيضاً إقحام المفردات الأجنبية حيث تلزم وحيث لا تلزم في جسد الخطاب العلمي العربي، المجرّد الإيحاء بالتمكّن والتميّز، أو إخفاء لضعف المتن الذي يمكن أن يساعد اللجوء إلى المفردات الأجنبية في تمويه موضوعته والإيحاء بالمساهمة في تقلبه. يصبح إذاً الجهل لدى الآخر، الذي غالباً ما يكون في دور المتلقي، سبباً رئيسياً لكي يدفعه إلى أن يتحمّل تداعيات قراراته، خصوصا أن تشكيل المجلس ووضعه فوق الحكومة يعرّض الملك للارتدادات المباشرة لقرارات القصر الجديد الوصي على الدولة والشعب الأردني. ولكن هذا التعديل المهم لن يعفي الملك من المسؤولية، فإنشاء مجلس أمن قومي فوق مؤسسات الدولة يأخذ شرعيته ومصدر سلطاته من الملك مباشرة، وتضعه في وجه أي عاصفة محتملة. الأهم هنا لماذا لجأ القصر إلى دفع الحكومة إلى تقديم هذه التعديلات الدستورية وتشكيل مثل هذا المجلس؟ ليس الجواب واضحا، ولكن، في المحصلة، يتكشف أن لدى صانع القرار قناعة بأن هناك قرارات كبيرة، وقد تكون مصيرية، يجب أن تكون خاضعة لقرار مركزي حاسم لا نقاش فيه، وهذا بالضبط ما يخيف أغلب الأردنيين.

لـنعـد أولا إلـى الـخـطـوات والأجـواء التي سبقت سقوط قنبلة التعديلات الدستورية، لأنها، كما اتضح الآن، جاءت مترابطة ومتسلسلة، ففي البداية تكاثرت التصريحات عن ضرورة التحديث وتشجيع الشباب الأردني في الانخراط في الأحزاب السياسية، في تناقض تام مع اجواء التحريض الأمني ضد الأحزاب، فقد تم خلال السنوات الأخيرة استدعاء «النشطاء الجدد» وتوجيه سؤال محوري لهم: «هل أنتَ/ أنت عضو في حزب سياسي؟»، أي أن عليهم إثبات أنهم ليسوا أعضاء في الأحزاب، فما معنى هذا الحماس المفاجئ للقصر، وخصوصا لمسؤولين سابقين للانضمام إلى الأحزاب؟ تكشّف الجواب مع تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، قد ثبت من المناقشات الداخلية ومن مخرجات اللجنة أن الدعوة إلى الانخراط في الأحزاب تأتي في سياق إنتاج قانوني أحزاب وانتخاب يسمح بإعادة تشكيل الحياة السياسية في الأردن، بحيث يجري قطع تدريجي، وثم نهائي، مع أي تراث وتاريخ لأحزاب المعارضة في الأردن، والبدء من جديد من خلال أحزاب يتم تشكيلها في شبه رعاية رسمية من الدولة، فما يجري الآن هو تشجيع أجهزة الدولة اجتماعات شبابية وتشكيلات غير بعيدة عن مسؤولين سابقين مشاركين في تصنيع مرحلة جديدة، لا ترتكز إلى مصالح طبقية أو برامج ذات توجه مختلف للدولة، تضمن «تعدّدية» اسمية وظاهرية من دون أن تتعامل مع القضايا الوطنية الاجتماعية خارج نطاق أصحاب الرعاية.

ت

من يوقف عبث قيس سعيّد؟

خليل العناني

يقول الخبر إنّ القضاء التونسي أحال 19 شخصية سياسية، من بينها رؤساء حكومات وأحزاب ووزراء ونواب إلى المحكمة، بتهمة ارتكاب ما سميت «جرائم انتخابات». تضم القائمة معظم الشخصيات السياسية المعروفة في تونس، أبرزها رئيس البرلمان ورئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، ورئيس الحكومة السابق ورئيس حزب «تحيا تونس» يوسف الشاهد، ووزير الدفاع السابق عبد الكريم الزبيدي، ورئيس الحكومة السابق والقيادي السابق في «النهضة»، حمادي الجبالي، وزعيم حزب العمال، حمّة الهمامي، ووزير التعليم السابق ورئيس حزب الائتلاف الوطني، ناجي جلول، والرئيس السابق لحزب «تيار المحبة» وصاحب قناة «المستقلة» محمد الهاشمي الحامدي، ورئيس الحكومة السابق، إلياس الفخفاخ، ورئيس حزب البديل ورئيس الحكومة السابق، مهدي جمعة، وعضو مجلس الشعب والقيادي في حزب «الوطد» اليساري، منجي الرحوي، ورئيس حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري، لطفي المرايحي، ورئيس حزب «بني وطني» سعيد العايدي، وربيعة بن عمارة، وبالطبع الرئيس التونسي الأسبق، منصف المرزوقي، الموجود في الخارج. هكذا مرة واحدة، تتم إحالة معظم معارضي الرئيس التونسي، قيّس سعيد إلى القضاء، وهو الذي تم استثناؤه من القائمة، مع أنّه أيضاً خاض الانتخابات الرئاسية، وكأنّه «الشريف الوحيد في المدينة»، بينما البقية مذنبون تجب معاقبتهم. في الوقت نفسه، يتحدّث سعيّد عن اقتراب إصداره مرسوماً رئاسياً من أجل إصلاح المجلس الأعلى للقضاء، في محاولة واضحة لإحكام سيطرته على السلطة القضائية، وتهديد القضاة الذين رفضوا انقلابه الشائن في 25 يوليو/ تموز، وتحدّثوا عنه بجرأة في وسائل الإعلام. وقبل أيام، جرى اختطاف وزير العدل الأسبق ونائب رئيس حركة النهضة، نور الدين البحيري، والاعتداء عليه، وقد دخل الرجل العناية المركزة بعد توقفه عن أخذ الدواء يومين. وقبل أسبوعين، تم الحكم على المرزوقي بالسجن أربعة أعوام مع النفاذ، وذلك في مشهد عبثي بامتياز.

عندما قام سعيّد بانقلابه، اعتقد بعضهم أنّه يحاول بالفعل تصحيح الأوضاع، وإنقاذ البلاد مما سماها «الحالة الاستثنائية». لكن بعد مرور حوالي نصف عام على الانقلاب، اتّضحت نوايا الرجل الحقيقية، وأنّه ليس سوى ديكتاتور طامح في الهيمنة والسيطرة على البلاد والعباد. ولعلها من المفارقات المؤلمة أنّه عندما انتقدنا ما فعله سعيّد عشية انقلابه في يوليو/ تموز الماضي، واعتبرناه «انقلاباً» صريحاً، هاجمنا كثيرون لمجرّد أنّنا حذرنا من مغبّة تكرار السيناريو المصري الكئيب في تونس، بل اعتبرونا منحازين ضد الرجل لصالح حركة النهضة، في تكرار المعزوفة نفسها التي ردّدها مؤيدو عبد الفتاح السيسي عشية انقلابه في 3 يوليو/ تموز 2013. بل وصل الأمر ببعض من يسمّون القوى المدنية، أن يشتروا سردية سعيّد عن انقلابه، ويعتبروا أنّ ما يقوم به هو بالفعل إصلاح سياسي ودستوري، في حين أنّه، في الحقيقة، تخريب وتدمير للعملية السياسية في تونس.

كثيراً ما تباهى الباحثون والمراقبون بارتفاع الوعي السياسي لدى النخب والمواطنين في تونس، ووجود مجتمع مدني قوي، وطبقة وسطى عريضة، وحركة نسائية فاعلة، ونسبة تعليم مرتفعة... إلخ، من مؤشّرات نظرية «التحديث» التي تشترط توفر هذه الأمور من أجل نجاح الانتقال الديمقراطي. ولعلّ من القلائل الذين التفتوا إلى خداع هذه المؤشرات وعدم كفايتها في تفسير الانتقال الديمقراطي في الحالة العربية، بل وحذّروا من الركون إليها في تفسير الحالة التونسية، خصوصاً عند مقارنتها بالحالة المصرية، المفكر العربي عزمي بشارة، الذي أذكر أنّه في محاضرة له ألقاها قبل عام ونيف في باريس قد فنّد فيها فرضيات نظرية التحديث ومؤشراتها، مشيراً إلى عوامل أخرى قد تفسّر ما حدث في كلتا الحالتين، لعلّ أهمها التزام النخب السياسية بقواعد اللعبة الديمقراطية، وقدرتها على تجاوز خلافاتها الأيديولوجية في إطار عملية تفاوضية وحوار طويل المدى سابق على عملية التحول الديمقراطي نفسه. الآن، لم يعد الأمر يتعلق فقط بفشل التجربة العربية الوحيدة في المنطقة بعد الربيع العربي فحسب، وإنما أيضاً بتحوّل تونس إلى ديكتاتورية ناشئة بملامح فاشية، يقودها شخصٌ محدود الأفق، ركيك اللسان، محدود القدرات والمواهب، لا يؤمن بالدستور ولا بالبرلمان ولا بالمؤسسات السياسية ولا بالأحزاب ولا بالفصل بين السلطات. ولعلّ أسوأ ما في الأمر أنّ هذا التحوّل يحدث أمام أعيننا، ومن دون مواربة أو خجل أو مقاومة حقيقية من المجتمع التونسي. ولعلّ هذا الصمت هو ما يدفع سعيّد ويشجّعه على المضي في مسعاه إلى الانقلاب على كل مكاسب الثورة التونسية، وذلك على نحو ما حدث، ولا يزال يحدُث، في الحالة المصرية بقيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي.

> لن يحمي الديمقراطية التونسية من عبث سعيّد ومن يدعمونه سوى التونسيين أنفسهم، وذلك إذا ما أرادوا أن تظل بلادهم الأمل

لن يوقف سعيّد سوى مدّ جماهيري حقيقي، وحركة شعبية واعية قادرة على تنظيم تظاهرات وإضرابات واعتصامات في كلّ الشوارع والمدن التونسية. ولن يردعه سوى عمل جبهوي منظّم وطويل المدى، تقوده القوى السياسية التي تؤمن حقاً بالديمقراطية، وتستشعر الخطر الذي يمثله مشروع سعيّد السلطوي، وتؤمن بأنّ هذا الخطر لا يهدّد فقط مكتسبات الثورة التونسية، خصوصاً على صعيد الحريات وحقوق الإنسان فحسب، لكن أيضاً، وهذا هو الأخطر، يهدّد تماسك الدولة والمجتمع التونسي، فقد علمتنا التجربة القصيرة للربيع العربي أنّه ليس لدى الديكتاتوريين العرب أيّ مانع من التضحية بالدولة والمجتمع، من أجل البقاء في السلطة بأيّ ثمن، وهو ما لا يجب أن يحدُث في تونس.

بكلمات أخرى، لن يحمي الديمقراطية التونسية من عبث سعيّد ومن يدعمونه سوى التونسيين أنفسهم، وذلك إذا ما أرادوا أن تظل بلادهم هي دوماً الأمل والإجابة لبقية العالم العربي.

(كاتب وأكاديمي مصري)

هشام أبو هوّاش ينبّه إلى معاناة الأسرى الفلسطينيين

مصطفى البرغوثي

شدّ الأسير هشام أبو هواش أنظار العالم إلى معاناة الأسرى الفلسطينيين، بعد أن انتزع حريته بالإضراب عن الطعام 141 يوماً، وبعدما وصل، حرفياً، إلى حافّة الموت، قبل أن يكسر إرادة الحكومة الإسرائيلية التي أجبرت على إنهاء اعتقاله الإداري، خشية انفجار انتفاضةٍ شاملةٍ في الأراضي المحتلة، أو نشوب حربٍ جديدةٍ مع المقاومة الفلسطينية، تخشاها إسرائيل وتحاول تجنبها.

ولم يكن الأسير أبو هواش الوحيد الذي كسر إرادة الاحتلال باستعداده الشجاع للإضراب حتى الموت، أو نيل الحرية، فقد سبقه إلى ذلك في هذا العام وحده كايد الفسفوس ومقداد القواسمة، وقبلهما ماهر الأخرس وخضر عدنان، وما مجموعه ستون أسيراً خاضوا إضراباتٍ فردية لكسر الاعتقال الإرادي عدا عن الإضرابات الجماعية.

قضية الأسرى والأسيرات الفلسطينيين تمثل ملحمة بطولية، ومأساة إنسانية في الوقت نفسه، إذ نفذ الاحتلال منذ عام 1967 ما لا يقل عن مليون عملية اعتقال ضد المناضلين الفلسطينيين، وخلال عام 2021 وحده اعتقل ثمانية آلاف فلسطيني، منهم 1300 طفل قاصر و184 امرأة. ومع بداية العام الجديد كان عدد الأسرى في سجون الاحتلال 4600، منهم 225 طفلاً و134 أسيرة، وبينهم 134 أسيراً مضى على أسرهم 25 عاماً، و13 أسيراً معتقلون منذ 30 عاماً، أي قبل توقيع اتفاق أوسلو، يتصدّرهم نائل البرغوثي الذي أصبح صاحب أطول مدة اعتقال لأسير سياسي في العالم، وقد أمضى 42 عاماً في سجون الاحتلال بالمقارنة مع 27 عاماً أمضاها نيلسون مانديلا في سجون النظام العنصري، بالإضافة إلى الأسيرين كريم وماهر يونس، وكلاهما أمضى 38 عاماً في الأسر.

547 أسيراً فلسطينياً محكومون بحكم مؤبد أو أكثر، ويصل الحكم المؤبد، حسب القوانين الإسرائيلية، إلى 99 عاماً، وأشهرهم المناضل عبدالله البرغوثي الذي حَكم عليه الاحتلال بـ 67 حكماً مؤبداً، أي أنّ عليه أن يقضي في السجون 6633 عاماً، وهذا أعلى حكم معروف في العالم، وهو حكم يظهر وقاحة سخيفة، بالإضافة إلى حقد أعمى لجهاز الحكم والقضاء الإسرائيليين.

ولعلّ أعمق الجروح التي يشعر بآلامها الفلسطينيون، في قضية الأسرى، وجود 600 أسير يعانون من أمراض مزمنة ولديهم إعاقات، ومنهم أربعةٌ مصابون بالسرطان، و14 بأورام مختلفة، ويزجّ معظمهم في سجن الرملة المشهور بالإهمال الطبي الذي يؤدّي إلى الموت، وأكبرهم سناً فؤاد الشوبكي (81 عاماً) وأحدهم ناصر أبو حميد يعاني من سرطانٍ مستفحل، ويرفض الاحتلال الإفراج عنه، وهُو شقيقٌ لأربعة أسرى آخرين ولأخ شهيد خامس استشهد بعدما قتل ضابط تجسّس إسرائيلياً، وأصبحت والدتهم تلقب «بخنساء فلسطين».

وما يكوي الجرح بالملح إصرار الاحتلال على مواصلة اعتقال جثامين الأسرى الذين يستشهدون في سجونه، حتى تنهي جثامينهم مدة محكوميتهم، ومجموعهم ثمانية، منهم الشهداء أنيس دولة، وعزيز عويسات، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السايح.

أما عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا في السجون نتيجة قمع الاحتلال، أو الإهمال الطبي، فيصل إلى 227 شهيداً، ومن بين الأسرى الحاليين ثمانية نواب منتخبين وقادة، كمروان البرغوثي، وأحمد سعدات، بالإضافة إلى أكثر من 50 نائباً تم اعتقالهم منذ انتخابهم في آخر انتخابات تشريعية فلسطينية عام 2006.

وتحتجز إسرائيل، حسب معطيات منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات شؤون الأسرى، 540 معتقلاً إدارياً، حسب نظام الاعتقال الإداري الذي شرّعه قانون الطوارئ للانتداب البريطاني عام 1945، وهو قانون جائر، تصرّ إسرائيل على مواصلة استخدامه، على الرغم من إلغائه في بريطانيا، ويتيح لها اعتقال الفلسطينيين ستة أشهر قابلة «للتجديد» من دون حدود، من دون توجيه أيّ اتهام لهم، ومن دون أن يعرفوا سبب اعتقالهم. ويعني هذا القانون أنّ كلّ فلسطيني وفلسطينية معرّض للاعتقال من دون أساس قانوني، أو محاكمة، أو تهمة، إذا قرّرت أجهزة المخابرات والأمن الإسرائيلية اعتقالهم، وهو بمثابة سيف مسلط على رأس كلّ فلسطيني وسيلةً لتحريم كل مقاومة، أو نضال حتى لو كان سلمياً، بل ولقمع حرية الرأي والتعبير، والنشاط السياسي والثقافي والاجتماعي.

> لعلّ أعمق الجروح التي يشعر بآلامها الفلسطينيون، في قضية الأسرى، وجود 600 أسير يعانون من أمراض مزمنة

وغني عن القول إنّ المحاكم التي يحاكم فيها الفلسطينيون، بمن في ذلك المقيمون في مناطق السلطة الفلسطينية، عسكرية تدار حسب الأوامر والقوانين العسكرية الإسرائيلية، لكنّها تستخدم عندما تشاء القوانين العثمانية، والبريطانية، والأردنية، والقوانين الإسرائيلية إذا كان ذلك مناسباً لقمع الفلسطينيين والتنكيل بهم.

وكلّ فلسطيني يريد كسر الاعتقال الإداري يضطر للإضراب حتى الوصول إلى حافّة الموت، كما فعل الأسير هشام أبو هوّاش، ويجري ذلك كله على مرأى ومسمع من قوى وحكومات عديدة تتشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، عندما يتعرّض شخص في هونغ كونغ، أو روسيا، أو إيران للاعتقال. أما حين يتعلق الأمر بما يتعرّض له الفلسطينيون على يد إسرائيل، فإنّها تصبح كمن يشاهد ولا يرى، ويسمع من دون أن يستوعب، ويقرأ من دون أن يفهم، ويصمت كصمت القبور حين يُطالَب بموقف، خوفاً من الإرهاب الفكري الذي يمارسه حكام إسرائيل، والذي وصلت دناءته إلى حدّ وصف الممثلة البريطانية، إيما واتسون، باللاسامية، لمجرّد نشرها صورة تتضامن مع فلسطين.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

هذه التوقعات الغربية لعرب 2022

كارم يحيى

من تقاليد الصحافة الغربية مع بداية كل عام جديد نشر أعداد خاصة تتضمّن توقعات مراسليها والخبراء لما سيكون عليه حال العالم بأقاليمه ودوله. ولطالما احتل العرب ومنطقة الشرق الأوسط مساحة لافتة في هذه التوقعات، لاعتباراتٍ جغرافيةٍ سياسية، وبعضها يتعلق بالموقع والطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، فضلاً عن التطورات السياسية، سواء أكانت داخلية أم تتصل بالعلاقات البينية مع المحيطين الإقليمي والدولي. وبحلول العام الجديد 2022، يبدو كأنّ اهتمام الغرب بصفة عامة بمستقبل العرب خصوصاً، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، في تضاؤل. ولنأخذ بداية العدد السنوي الشهير لمجلة «الإيكونوميست» تحت عنوان «العالم أمام 2022»، وشغلت الموضوعات المخصصة للشرق الأوسط خمس صفحات من 146 صفحة. واللافت أنّها توزعت على النحو الآتي: صفحة للسعودية ونصف صفحة لتونس، فيما تصدّر مستقبل التفاوض بين الولايات المتحدة وإيران هذا الاهتمام بحوالى الصفحة والنصف، وخصّصت المجلة صفحة أخرى للسياسة الداخلية الإسرائيلية، وتحديداً مستقبل الصراع بين رئيس الوزراء نفتالي بينت وزعيم المعارضة نتنياهو. أما الصفحة الخامسة والأخيرة، فكانت لمقال عن مشروع أهلي مشترك لتبادل تحلية المياه بالطاقة الشمسية بين إسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين.

في تحليل «الإيكونوميست» وتوقعها للسعودية، تركيز لافت على تعزيز قبضة وليّ العهد محمد بن سلمان، بوصفه الحاكم الفعلي للمملكة منذ صعوده عام 2015، وبما أثاره على مدى السنوات السابقة من انتقاداتٍ بشأن حقوق الإنسان. مع إشارات إلى مصاعب اقتصادية في أفق 2022 وتنافس اقتصادي إقليمي مع الإمارات. وقد ألمحت المجلة إلى أنه قد يكون عدائياً، لكن ليس بالضرورة دموياً. وفي أفق السعودية أيضاً توقعات باستمرار الحوار مع إيران على نحوٍ يقلل من مخاطر صدام مفتوح، ولا يجلبُ الدفء لعلاقات البلدين، فضلاً عن نمو علاقات الرياض مع الصين وروسيا في مواجهة ما يوصف باستمرار «النأي التدريجي» عن الولايات المتحدة. وبشأن تونس، يعكس عنوان المقال ترجيحاً لانتصار المنحى «الأوتوقراطي» للرئيس قيس سعيّد الذي أطلقه في 25 يوليو/ تموز 2021، بل يتخوف مما هو أسوأ في ضوء أزمة «استثناء الديمقراطية التونسية» مع إشارة قوية إلى طموح (وصعود) رئيسة الحزب الدستوري الحر وممثلة نظام ما قبل الثورة، عبير موسي، لخلافة سعيّد والوصول إلى السلطة.

الصراع بين الشعوب والأنظمة المستبدة بشأن الديمقراطية في المجتمعات العربية يبدو غائباً أو هامشياً عند عديد من كبريات المجلات الغربية واسعة الانتشار عالمياً، كـ «تايم» و«نيوزويك» الأميركيتين، فضلاً عن «الإيكونوميست»، في أعداد وتوقعات سنوية كهذه. وعلى سبيل المثال، لا شيء عن السودان وما يجري فيه من تطورات يومية ساخنة. وللأسف، يبدو الصراع المهم الجاري الذي تخوضه القوى الشعبية السودانية مع العسكر بشأن الدولة المدنية الديمقراطية غائباً أو هامشياً. وفي ظل تضارب التوقعات بشأن الانتخابات العربية في لبنان وليبيا على الأقل، اختارت «تايم» عشرة انتخابات في العالم وصفتها بـ «الكبرى»، وطرحت السؤال: كيف سيكون لها تأثير في تشكيل السياسات الكونية في عام 2022؟ اختارت المجلة الانتخابات في ولاية أوتار براديش الهندية وكوريا الجنوبية وفرنسا والمجر والفيليبين وأستراليا وكولومبيا وكينيا والبرازيل والانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي.

وعندما يقارن المتابع لاهتمام الصحافة الغربية المخضرمة الأكثر انتشاراً بين قراء الإنكليزية في العالم بأحوال المجتمعات والدول العربية بحلول عام 2022 مع ما كان قبل عشر سنوات، يدرك الفرق الكبير إزاء آمال وتوقعات بالتغيير نحو عصر حقوق الشعوب والمواطن والديمقراطية ومكافحة الاستبداد والفساد مع انطلاق الموجة الأولى من الانتفاضات والثورات. ومن الواضح أنّه قد مرّت موجتان من «الربيع العربي» أعقبتها انتكاسات وهزائم. وفي العام المنصرم 2021، اتضح أيضاً أنّ هذه الانتكاسات لم تستثنِ تونس بلد «الاستثناء الديمقراطي». كذلك سيكون على السودانيين، في ضوء انقلاب 25 أكتوبر، بذل مزيد من الجهد والتضحيات من أجل التخلص للمرة الرابعة من سطوة العسكريين على الدولة بعد انتفاضة الشعب وثورته، وفي قلبه المجتمع المدني الحديث. وإلى جانب هذا وذاك، بدا وكأنّ النظم الطائفية الزبائنية في كل من العراق ولبنان قد امتصّت ما كان من آثار انتفاضات شعبية، حاولت تجاوز هذا الواقع البائس المزمن المتقاطع مع المحاور الإقليمية. وفي القلب من العالم العربي مصر التي تعاني من عودة نظام استبدادي، وبممارسات أكثر توحشاً في المجالين، السياسي والحقوقي، وأكثر قسوة على الحياة اليومية المعاشة لعموم المصريين من الفقراء والطبقة الوسطى. وهذا بصرف النظر عن «بروباغاندا» ارتفاع معدّلات التنمية والمشروعات العملاقة و«الجمهورية الجديدة»، ومحاولة التغطية على بؤس الأوضاع الاقتصادية المعيشية للغالبية والارتفاع الجنوني الكارثي للديون الخارجية وأعبائها. أن يبقى العرب خارج دائرة إعلام الغرب وأضوائه على هذا النحو في قضاياه الأهم التي تتعلق بمصير إنسان القرن الحادي والعشرين والعلم والتكنولوجيا والبيئة والاقتصاديات أمرٌ لافت ومؤسف. لكنّ الأكثر أسفاً أن تبدو نضالات شعوبه من أجل الديمقراطية والحرية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني الغائب تماماً عما طالعت، وقد تقطّعت بها السبل.

> أن يبقى العرب خارج دائرة إعلام الغرب وأضوائه في قضاياه الأهم التي تتعلق بمصير إنسان القرن الحادي والعشرين لافت ومؤسف

(إعلامي مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads